



شرح كتاب الروض المربع على زاد المستقنع

الدرس السادس / باب الآنية



سلسلة المحاضرات الصوتية للشرح:

[صفحة شرح الروض المربع على التلحرام](#)

[شرح كتاب الروض المربع على إسلام ويب](#)

[رابط المتن: متن كتاب الروض المربع على موقع المكتبة الشاملة](#)

[والتفريغات تنشر على صفحة: تفريغ شرح الروض المربع](#)

كتاب الطهارة- باب الآنية

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم، أما بعد،

باب الآنية

هي الأوعية جمع إناء. لما ذكر الماء ذكر ظرفه (كل إناء طاهر) كالخشب والجلود والصفير والحديد (ولو) كان (ثمينا) كجوهر وزمرد (يباح اتخاذه واستعماله) بلا كراهة، غير جلد آدمي وعظمه فيحرم، (إلا آنية ذهب وفضة ومضربا بهما) أو بأحدهما غير ما يأتي، وكذا المموه والمطلي والمكفت بأحدهما (فإنه يحرم اتخاذهما) لما فيه من السرف والخيلاء وكسر قلوب الفقراء (واستعمالها) في أكل وشرب وغيرهما (ولو على أنثى) لعموم الأخبار وعدم المخصص. وإنما أبيح التحلي للنساء لحاجتهن إلى التزين للزوج، وكذا الآلات كلها كالدواة والقلم والمسعط والقنديل والمجمره والمدخنة حتى الميل ونحوه.

فقال المؤلف -رحمه الله-: "باب الآنية" وهي الأوعية.

قال المؤلف -رحمه الله-: "هي الأوعية جمع إناء، لما ذكر الماء ذكر ظرفه"، وهذه من المؤلف -رحمه الله- بيان لفائدة ذكر هذا الباب، فالآنية لغة وعرفا هي الأوعية وهي ظروف الماء، الظرف الذي يوضع فيه الماء، وجمع الآنية أوانٍ، وطبعاً فيها اشتقاق صرفي، لكن المقصود هنا أنه لما ذكر الماء ذكر الظرف كأنه يقول: (ما فائدة ذكر هذا الباب في كتاب الطهارة؟)، قال: (لأنه له تعلقا بالماء) حيث إن الماء جوهر سيال فيحتاج إلى شيء يقوم به، إلى ظرفٍ يقوم به؛ فلذلك ذكروا أحكام الآنية.

وهكذا عادة الفقهاء -رحمهم الله- يستطردون فيذكرون المسائل للملابسة، مسائل يعني يذكرون مسألة عقب مسألة للملابسة بينهم، وقد يذكرونها لأدنى ملابسة، والتبويب عندهم كما ذكرنا في تعريف الباب من قبل أنه: اسمٌ لطائفة من العلم مختصة يشتمل على فصول غالبا ومسائل، لكن الباب، إذا قيل هذا باب الآنية مثلاً أو هذا باب الاستنجاء أو نحو ذلك فليس مرادهم الحصر في أنهم لا يذكرون تحت هذا الباب إلا أحكام الشيء الذي بُوِبَ أو عُنِنَ له في الباب، بل يكون هو المقصود بالذات أو بالأصالة أو المعظم، يعني أغلب مسائل الباب تدور حول هذا، ولكنه قد يذكرون غيره بالتبعية أو استطراداً؛ ولذلك تجد أحيانا مسائل تحت بابٍ لكنها لا تدخل تحت التبويب، لا تدخل تحت العنوان وإنما يستطردون.

فمثل هذا ينبغي أن يفهمه طالب العلم، وينبغي أيضا أن يعرف مظان المسائل، وأين يذكرها الفقهاء، وما الأبواب الذي تذكر فيها هذه الفصول، وما الفصول التي تشتمل على هذه المسائل، فهذا مما يميز طالب العلم الجاد من طالب العلم الذي هو مجرد مثقف فقط، أو يطلع اطلاعا سريعا بدون استيعابٍ وضبط لكلام الفقهاء وكلام أهل العلم.

طيب، قال -رحمه الله: "كل إناء طاهر كالخشب والجلود والصفير والحديد ولو كان ثميناً كجوهر وزمرد؛ يباح اتخاذه واستعماله بلا كراهة غير جلد آدمي وعظمه فيحرم".

"كل": هذا مبتدأ، والخبر قوله: "يباح اتخاذه واستعماله".

"كل إناء طاهر" قيده بهذا؛ لأن النجس سبق أنه لا يجوز استعماله، فإن كان نجس العين لم يجز استعماله في الأشياء الرطبة، وإن كان نجساً بمعنى أنه متنجس فلا بد من غسله قبل أن يستعمل.

قال: "كل إناء طاهر كالخشب والجلود والصفير" وهو النحاس يعني، ونحو ذلك من الأواني سواء حتى في الأشياء الحادثة في زماننا والأشياء الجديدة، كل هذه الآنية.

"ولو كان ثميناً" يعني ولو كان غالي الثمن، ولو كان شيئاً تُدفع فيه أموال كثيرة لشرائه أو لتحصيله، ولو كانت قيمته كبيرة، كل ذلك حتى لو كان ثميناً.

"كجوهر وزمرد يباح اتخاذه واستعماله"، عندنا شيئان هنا: الاتخاذ، والاستعمال، فالاتخاذ يعني أن يجعله الإنسان عنده على هيئة الاستعمال بدون أن يستعمله، يعني يجعله مثلاً، يجعل عنده إناءً على هيئة الاستعمال، على هيئة الانتفاع، إلا أنه لا يستعمله بالفعل، فمثلاً قد يتخذ الإنسان أداة من أدوات الملاهي -المعازف يعني- ولكنه لا يعزف بها بالفعل، يتخذها هكذا عنده لكنه لا يستعملها بالفعل، فهذا يقال إنه اتخذها، فإذا استعملها يقال إنه استعملها في العزف ونحوه، فعندنا أمران تحريم الاتخاذ، وتحريم الاستعمال.

فالمؤلف يقول: "يباح اتخاذه واستعماله بلا كراهة غير جلد آدمي وعظمه فيحرم"، فعظم الآدمي حرام أن يستعمل في الأواني، لكن لو كان عظم حيوان طاهر، عظم حيوان مُذَكَّى، فلا بأس باستعماله في هذا، إذن إلا عظم آدمي وجلده فيحرم.

قال المؤلف: "غير جلد آدي وعظمه فيحرم" فإن ذلك حرام لحرمة الآدي، وسواء كان الآدي مسلماً أو كافراً، وكذلك شعر الآدي، وكذلك أيضاً يستثنى الإنباء المغصوب؛ لأنه حق شخص آخر لا يجوز أن تغصبه، وكذلك ما كان ثمنه المعين حراماً، فهذا كله محرم.

طيب، قال: "يباح اتخاذها واستعماله إلا آنية ذهب وفضة ومضبباً بهما أو بأحدهما غير ما يأتي، وكذا المموه والمطلي والمطعم والمكفت بأحدهما"، هذه جملة من المسائل ذكرها المؤلف -رحمه الله- وهي أن آنية الذهب والفضة -ي-عني إذا كان خالصة من الذهب والفضة- فإنه حرام أن يتخذها الإنسان وأن يستعملها، أما تحريم الاتخاذ؛ فلأن الضابط في هذا أن ما حرم استعماله مطلقاً، حرم اتخاذها على هيئة الاستعمال، ما حُرِّم استعماله مُطْلَقاً حُرِّم اتخاذها على هيئة الاستعمال.

لماذا قلنا مطلقاً؟ لأنه قد لا يحرم مطلقاً، قد يباح في حال دون حال، فمثلاً ثياب الحرير، هل تحرم مطلقاً؟ لا، هي تحرم على الرجال ولا تحرم على النساء، إذن لا تحرم مطلقاً، تحرم على بعض الناس تحرم على طائفة، على الرجال لا تحرم على النساء، إذن، السؤال هل تحرم مطلقاً؟ لا، إذن هل يحرم اتخاذها؟ لا، لا يحرم اتخاذها؛ لذلك يجوز أن يتخذ الإنسان ثياب حرير عنده ولا يلبسه إذا كان رجلاً، تباح للتجارة فيها مثلاً، يبيعها لمن يجوز له لبسها، يبيعها للنساء، لكن آنية الذهب والفضة حرام استعمالها مطلقاً، فيحرم اتخاذها كذلك؛ لأن النبي عليه الصلاة والسلام قال: "لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة"، وفي حديث آخر: "الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم"، وإذا كان ذلك في الأكل والشرب فإن غير الأكل والشرب في معناهما، فيعني لا يتقيد الحكم بالأكل والشرب، لكن هذا الذي يستعمل فيه غالباً الإنباء.

طيب، "يحرم اتخاذها واستعمالها" هذا في آنية الذهب والفضة.

قال: "ومضبباً بهما أو بأحدهما" وزاد المؤلف هنا فقال، استثنى قال: "غير ما يأتي" وهو في قوله بعد ذلك: "إلا ضبة يسيرة من فضة لحاجة"، لكن المؤلف هنا زاد مسائل فقال: "وكذا المموه والمطلي والمطعم والمكفت بأحدهما"، فعندنا آنية الذهب والفضة محرم أن يتخذها الإنسان -وهي الخالصة-، وعندنا المضبب بالذهب والفضة، مضبب بهما أو بأحدهما، والضبة شيء يشبه اللحم، يضرب بها الكسر الذي يكون في الإنباء، الشعب والشق الذي يكون

في الإناء فيضب هذه المواد بذهب أو فضة أو غيرهما، فإذا كانت الضبة يسيرةً من فضة لحاجة فسيأتي أنه يباح استعمالها، وأما المضبب بالذهب والفضة في غير ما استثنى بهما أو بأحدهما يعني بذهب فقط أو بفضة فقط أو بذهب وفضة في غير ما سيأتي استثناءه، فإنه محرم.

"وكذا المموه والمطلي والمطعم والمكفت بأحدهما".

المموه وهو التمويه يعني: أن يُباع الذهب والفضة، يصير ماء يعني، ثم يغمس فيه الإناء، أن يُباع الذهب أو الفضة ثم يغمس فيه الإناء أو غير الإناء، يعني الإناء أو نحو الإناء، فيكتسب لونه، فيكون فيه ماء الذهب وماء الفضة.

والمطعم من التطعيم، وهو أن يجعل الذهب أو الفضة قطعاً بقدر حفرٍ في الإناء ونحوه وتوضع فيه، فيكون مطعماً بالذهب والفضة.

والطلاء لما قال: "والمطلي"، الطلاء جعل الذهب والفضة كالورق والصاقه بالإناء ونحوه.

والمكفت، وهو من التكفيت، وهو أن يجعل الذهب والفضة كالشريط ليجعلا في شيء يشبه المجاري تجعل في الإناء ونحوه ويضرب عليه حتى يلصق، فهذا كله استعمال لآنية الذهب والفضة، أو استعمال لشيء فيه من الذهب والفضة، وكل ذلك محرم اتخاذه واستعماله.

قال: "فإنه يحرم اتخاذه"، يقول المؤلف -رحمه الله-: "لما فيه من السرف والخيلاء وكسر قلوب الفقراء"، "لما فيه من السرف والخيلاء" هذه العلة، "وكسر قلوب الفقراء".

"واستعمالها" أي حرام كذلك، سواء كان في الأكل والشرب، أو في غيره؛ لهذا قال: "واستعمالها في أكل وشرب وغيرها" لأنه نعم ذكر في الحديث الأكل والشرب لكن خرج مخرج الغالب فلا يتقيد الحكم به، وهذه قاعدة أصولية أن القيود إذا كانت قد خرجت مخرج الغالب فليس لها مفهوم.

"يحرم اتخاذه واستعمالها ولو على أنثى؛ لعموم الأخبار وعدم المخصص" هنا يقول المؤلف -رحمه الله- إن التحريم في آنية الذهب والفضة يشمل الذكور والإناث؛ لأن الأحاديث لم تقل إنه حرام على ذكور أمي، مثل ما قيل في الحرير وفي الذهب -في التحلي-، وإنما الأحاديث هنا عامة "لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها"

فهذا خطاب لجميع المسلمين، على الصحيح في أصول الفقه أن هذه الصيغة خطابٌ للذكور والإناث، وإن كان هي فيها صيغة جمع المذكر، لا تشربوا، لا تأكلوا، لكن الخطاب للجميع، والحديث الآخر أيضا عموم واضح "الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجر جر في بطنه نار جهنم" فالذي هذه من أدوات العموم، حينئذٍ يحرم على الذكر والأنثى على حد سواء، وإنما أبيض التحلي للنساء كأن المؤلف -رحمه الله- يعني يستشعر إيراداً (لماذا تحرم آنية الذهب والفضة على المرأة مع أنه يباح التحلي لها؟).

قال: "إنما أبيض التحلي للنساء لحاجتهن إلى التزين للزوج" فلم يثن عن ذلك من أجل حاجة المرأة؛ لأنها كما قال الله تعالى: "وَأَمَّنْ يَنْشَأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ"، فالمرأة جبلت على هذا وحاجة المرأة إلى التزين لزوجها أباحت لها هذا التزين والتحلي بالذهب والفضة، لكن الكلام هنا في الآنية وليس في التحلي.

قال: "وكذا الآلات كلها" أي وكذا اتخاذ الآلات وليس فقط آنية الذهب والفضة، فهذا التحريم يستوي فيه الرجال والنساء، في الآنية وفي سائر الآلات بخلاف التحلي فإنه يختص بالرجال وهو التحريم يعني، يختص التحريم هنا في الرجال في التحلي إلا في أشياء مستثناة يأتي بيانها إن شاء الله عندما نتكلم على الزكاة.

"وكذا الآلات كلها كاللدواة والقلم والمسعط والقنديل والمجمر والمذخنة حتى الميل ونحوه" كل ذلك محرم، والميل هو ما يكتحل به، وكذلك القنديل ما يضاء به، والمسعط إناء يجعل فيه السعوط، والمجمر والمذخنة والسرير والكرسي والملاعق والأبواب والرفوف، كل ذلك داخل في التحريم.

(وتصح الطهارة منها) أي من الآنية المحرمة وكذا الطهارة بها وفيها وإليها، وكذا آنية مغصوبة (إلا ضبة سيرة) عرفا لا كبيرة (من فضة) لا ذهب (لحاجة) وهي أن يتعلق بها غرض غير الزينة فلا بأس بها، لما روى البخاري عن أنس - رضي الله عنه -: «أن قذح النبي- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة» وعلم منه أن المضرب بذهب حرام مطلقا وكذا المضرب بفضة لغير حاجه أو بضبة كبيرة عرفا ولو لحاجة لحديث ابن عمر «من شرب في إناء ذهب أو فضه أو إناء فيه شيء من ذلك فإنما يجر جر في بطنه نار جهنم» رواه الدارقطني. (وتكره مباشرتها) أي الضبة المباحة (لغير حاجة) لأن فيها استعمالا للفضة فإن احتاج إلى مباشرتها كتدفق الماء أو نحو ذلك لم يكره. (وتباح آنية الكفار) إن لم تعلم نجاستها (ولو لم تحل ذبائهم) كالمجوس لأنه - «- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - توضع من مزادة مشركة» متفق عليه (و) تباح (ثيابهم) أي ثياب الكفار ولو وليت عوراتهم كالسراويل (إن جهل حالها) ولم تعلم نجاستها؛ لأن الأصل الطهارة فلا نزول بالشك، وكذا ما صبغوه أو نسجوه وآنية من لابس النجاسة كثيرا كمدمني الخمر وثيابهم، وبدن الكافر طاهر، وكذا طعامه وماؤه، لكن تكره الصلاة في ثياب المرضع والحائض والصبي ونحوهم.

طيب، قال: "وتصح الطهارة منها أي من الآنية المحرمة وكذا الطهارة بها وفيها وإليها وكذا آنية مغصوبة".

"تصح الطهارة" سواء كانت وضوء أو غُسلاً، أو غيرهما.

"منها" من آنية الذهب والفضة، وكذا عظم الآدمي وجلده، وهذا وإن كان حراماً اتخاذه واستعمله لكن الطهارة منه صحيحة، الكلام في الصحة وليس في التحريم، فعندنا أمران:

1- حكم تكليفي وهو الحِل والحُرمة وبقية الأحكام الخمسة.

2- وحكم وضعي وهو الصحة والفساد، فيكون الشيء حراماً لكن استعماله بطريقة معينة لا تؤدي إلى فساد العبادة.

طبعاً مذهب الحنابلة أن النهي يفيد التحريم ويفيد الفساد أيضاً، لكن هنا قالوا إن الطهارة صحيحة منها بأن يغترف منها، يعني يكون الإناء فيه ماء ويغترف يأخذ الماء من هذا الإناء الذي هو إناء ذهب أو فضة، فتصح الطهارة من الآنية المحرمة؛ لأن النهي لا علاقة له بالعبادة؛ لأنك يمكن أن تستعمل الماء بدون إناء أصلاً، فلم يعد النهي إلى ذات العبادة، ولا إلى شرطها، ولا إلى شيء ملازم لها، وإنما شيء خارج منك جهة منفصلة عن العبادة تماماً، فأنت لم تنهي عن استعمال هذا الماء وإنما نهيت عن استعمال إناء الذهب والفضة، فحرام أن تستعمله، لكن استعملت ماءً والماء لا نهى فيه، ويمكن أن يكون الماء في غير هذا الظرف يمكن أن يستعمل ماءً جارياً، ممكن أن يستعمل من البحر أو النهر أو البئر مباشرة، يمكن أن يستعمل في إناء آخر، إذن ليس هناك تلازم.

فحرام الاستعمال نعم، ولكن الطهارة صحيحة، تصح منها، وكذلك تصح بها وفيها وإليها.

"بها" بأن يغترف الماء بها، الأولى "منها" أن يغترف منها، الثانية "بها" أن يغترف بها تكون مثل الكوب الذي يُصب به. وتصح "فيها" بأن يكون الإناء المحرم فيه ماء مثلاً، يسع قلتين فأكثر يعني يكون ماءً كثيراً، ويتوضأ بداخله أو يغتسل بداخله يقف بداخله، أو يغمس أعضائه فيه، فهذا قال إنه استعمالها في الطهارة بأن تطهر فيها. وكذلك "إليها" بأن يجعل هذا الإناء مصباً لفضل الطهارة، فيقع فيها الماء المنفصل عن العضو، فتصح الطهارة في هذا كله.

"وكذا آنية مغصوبة" مع تحريم الاستعمال لكن الطهارة صحيحة، بخلاف الصلاة، فإن الصلاة بالمكان المغصوب باطلة، حرام وباطلة؛ لأن الإناء والمكان ليسا شرطاً للطهارة فيعود النهي إلى أمر خارج منك.

قال: "إلا ضبة يسيرة من فضة لحاجة"، "إلا ضبة يسيرة" قال الشارح -رحمه الله-: "عُرْفًا"، "إلا ضبة يسيرة عرفاً لا كثيرة من فضة لا ذهب لحاجة وهي أن يتعلق بها غرض غير الزينة فلا بأس بها".

يقول: "إلا ضبة يسيرة" أي إلا أن يضرب الإناء الذي انكسر بضبة يسيرة.

"عُرْفًا" قيده الشارح بالعُرف، والمراد هنا عرف الناس؛ لأن ما لم يرد تحديده في الشرع فإن المرجع فيه إلى العُرف، فما عده الناس يسيراً فهو يسير، وما عده الناس كثيراً فهو كثير. "إلا ضبة يسيرة عُرْفًا لا كثيرة" أي لا كثيرة عُرْفًا. "من فضة" أي لا من ذهب؛ فالضبة اليسيرة من الذهب حرام، إنما الكلام هنا في ضبة الفضة إذا كانت يسيرة.

وأيضاً "لحاجة" وليس استعمالاً مطلقاً بل لابد من أن تكون هناك حاجة تدعو إلى استعمال الضبة من الفضة، كقذح انكسر فيُشعب، فيجوز تشعبه بهذا واستعماله؛ لأن قذح النبي -عليه الصلاة والسلام- انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة، وهذا يخص عموم الأحاديث السابقة التي فيها النهي، وحينئذٍ **فما الحاجة؟** قال: **"وهي أن يتعلق بها غرض غير الزينة"** فالحاجة إذا كان الإنسان يُشعب هذا الكسر بفضة يسيرة، لا من أجل التزين بها، هناك غرض غير الزينة، فإن هذه حاجة، حتى لو كان هناك ما يقوم مقام الفضة، يعني يمكن أن يُشعبه بغير الفضة، فهذه تسمى حاجة، فالمراد أن يحتاج إلى تلك الصورة، إلى ذلك التشعب، لا أن يحتاج إلى أن تكون ذهباً أو فضة، بحيث إنه لا يمكن اللحام إلا بالذهب والفضة فهذه ضرورة وليست حاجة، وهي تبيح من باب أولى، لكن كلامنا في أنه تعلق به غرض غير الزينة، فلا بأس بهذا.

وسواء شعبها بفضة أو شعبها بنحاس أو غير ذلك كل ذلك جائز؛ لأن هذه حاجة وليست ضرورة، فإذا تعلق بها غرض غير الزينة أُبيح، إذن عندنا قيود في المسألة:

- 1- أن تكون ضبة يسيرة، فإن كانت كثيرة فهي حرام.
- 2- أن تكون يسيرة من فضة، فاليسير من الذهب حرام، والكثير من الفضة حرام.
- 3- وأن تكون لحاجة، فإن كانت يسيرة من فضة لكن ليست لحاجة فهي حرام أيضاً.

"لما روى البخاري عن أنس رضي الله عنه أن قذح النبي -صلى الله عليه وسلم- انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة وعلم منه أن المضرب بذهب حرام مطلقاً" لأنه لم يقل إلا ضبة يسيرة وأطلق بل قال من فضة،

ففهم منه أن المضرب بالذهب حرام مطلقاً، سواء كان يسيراً، ... الإطلاق هنا يعني سواء كان يسيراً أو كثيراً
لحاجة أو لغير حاجة.

"وكذا المضرب بفضة لغير حاجة أو بضبة كبيرة عرفاً ولو لحاجة لحديث ابن عمر من شرب في إناء ذهب أو فضة
أو إناء فيه شيء من ذلك فإنما يجر جر في بطنه نار جهنم رواه الدارقطني". ثم قال -رحمه الله-: "وتكره مباشرتها
أي الضبة المباحة" يعني بعد أن عرفنا أن الضبة اليسيرة من فضة لحاجة تباح، يتكلم الآن على حكم الشرب من
جهتها، حكم مباشرتها بالشرب.

قال: "وتكره مباشرتها أي الضبة المباحة لغير حاجة؛ لأن فيها استعمالاً للفضة فإن احتاج إلى مباشرتها كتدفق الماء
ونحو ذلك لم يكره"، إذن، هي مباحة، لكن اشرب من الجهة الأخرى، استحباباً فإن شربت من جهتها كره إلا أن
تكون هناك حاجة تدعو إلى الشرب من جهتها.

ثم انتقل المؤلف -رحمه الله- إلى الكلام على أحكام أخرى تتعلق بالآنية فقال: "وتباح آنية الكفار ولو لم تحل ذبائهم
وثيابهم إن جُهل حاله". قوله "وتباح آنية الكفار" معطوف عليه قوله "وثيابهم" يعني وثيابهم معطوف على قوله
آنية الكفار. وتباح آنية وثياب الكفار "ولو لم تحل ذبائهم" هذه جملة اعتراضية، فآنية الكفار سواء كانوا يهوداً أو
نصارى أو مجوساً أو وثنيين أو غير ذلك آنياتهم مباحة إن لم تعلم نجاستها، يعني ما لم تعلم أنها نجسة فالأصل فيها
الإباحة فالأصل حل استعمالها.

"ولو لم تحل ذبائهم كالمجوس؛ لأنه عليه الصلاة والسلام توضحاً من مزادة مشرقة متفق عليه، وتباح ثيابهم أي ثياب
الكفار ولو وليت عوراتهم كالسراويل إن جُهل حالها يعني ولم تعلم نجاستها لأن الأصل الطهارة فلا تزول بالشك"
فثياب الكفار كلهم جميع أصناف الكفار، وأواني الكفار كلهم طاهرة إن جُهل حالها، ومن باب أولى إذا علمت
طهارتها فهي طاهرة، لكن كلامنا الآن في حال الجهل أنت لا تدري هل هي طاهرة أو نجسة هل أكلوا فيها شيئاً
نجساً أو لا، فالأصل الطهارة.

"وكذا ما صبغوه أو نسجوه" إذن لو جاءنا ثوب أو جاءنا إناء مصنوع في بلاد الكفر، أو جاءنا ثوب مصبوغ أو
منسوج في بلاد الكفر مصنوع من الكفار، فهو طاهر، الأصل فيه الطهارة والحل، وهذا يبين لك أن كثيراً مما

يشيع الآن كذا يعني أن كذا منتج في البلاد الفلانية فاحذر لأن فيه مادة كذا وكذا -مما يذكر- هذا كله لا تعويل عليه ولا يلتفت إليه ما لم تكن هناك بيئة، أما مجرد كلام فلا تعويل على هذا.

"وكذا ما صبغوه أو نسجوه وآنية من لابس النجاسة كثيراً كمدمني الخمر وثيابهم" طاهرة أيضاً.

"من لابس النجاسة كثيراً كمدمني الخمر" الخمر نجسة عند الأئمة الأربعة وعند جماهير العلماء من السلف والخلف، فمن يلبس النجاسة كثيراً يعني يشرب الخمر كثيراً -والعياذ بالله- فهذا قد يقع شيء من الخمر على ملابسه فتنجسها، لكن نقول الأصل الطهارة، وهنا اليقين لا يزول بالشك، ويغلب الأصل على الظاهر، فأنية من لابس النجاسة كثيراً كمدمني الخمر.

"وثيابهم" أي ثياب من لابس النجاسة كثيراً، طاهرة، كل ذلك طاهر.

"وبدن الكافر طاهر" حتى لو كان لا تحل ذبيحته، يعني حتى غير اليهود والنصارى.

"وكذا طعامه وماؤه" طعام الكافر وماؤه طاهر مباح ما لم يكن محرماً لشيء آخر كأن يكون مثلاً غير مذبوح، غير مذكي زكاة شرعية، لكن الأصل أن طعام الكافر وماء الكافر طاهر مباح، قال الله تعالى: **"وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ"**.

"لكن تكره الصلاة في ثياب والحائض والصبي ونحوهم" تكره مع الصحة، يعني تصح الصلاة في ثياب المرضعة وفي ثياب المرأة الحائض وثياب الصبي، وكذلك من يلبس النجاسة كثيراً كمدمني الخمر، لكن تكره احتياطاً للعبادة، ما لم تعلم نجاستها فحينئذ لا تصح الصلاة فيها، لكن لاحظ هنا شيئاً أن كلامه -رحمه الله- فيما إذا لم تغسل، أما إذا غسلت ثياب المرضعة وثياب الحائض فإنها طاهرة، لكن كلامه الآن حال كونها لم تغسل فتصح الصلاة فيها مع الكراهة، ولا يجب أن يغسل الإنسان هذه الثياب لصحة الصلاة فيها، ولا يجب أن يغسل الثوب المصبوغ الذي صبغه كافر، ولهذا لما قيل للإمام أحمد -شائعات قديمة-، قيل للإمام أحمد -رحمه الله- عن صبغ اليهود بالبول، اليهود يصبغون بالبول- مثل ما يقال الآن كذا من السلع أو من الأشياء المصنوعة في مادته شحم الخنزير، أشياء تذكر بدون بيئة وبدون قرينة تجعل الإنسان مطمئناً إليها، فقال الإمام أحمد: **"المسلم والكافر في هذا سواء، ولا يُسأل عن هذا، ولا يبحث عنه، فإن علمت فلا تصل فيه حتى تغسله"**، إذن لا تلتفت إلى هذه الشائعات

أصلاً، ولا تعول عليها ما لم يكن عندنا علم فإن علمت فلا تصل فيه حتى تغسله وإن كنت لا تعلم فانتبهى الأمر، لا تلتفت إلى هذا أصلاً، طيب إن علمت نجاسته؛ يطهر بالغسل.

ثم انتقل المؤلف -رحمه الله- إلى الكلام على أحكام جلود الميتة، وذلك يكون في الدرس القادم إن شاء الله تعالى وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

نهاية الدرس السادس